اقتصاد

«الوطن» تنشر مسودة مشروع نظام التأمين الصحي

تأميننا الصحي بعناية شركة ومجلس أعلى

| عبد الهادي شباط

يبدو أن ملف التأمين الصحي يشهد حراكاً واضحاً لدى الجهات المعنية لجهة اللجان والدراسات التي يتم العمل عليها، ويبدو أن هذه الجهات تجاوزت مرحلة العموميات، حيث تم إعداد مسودة مشروع «نظام التأمين الصحي» المعني بتنظيم الرعاية الصحية وتوفيرها، وهو ما حصلت «الوطن» على نسخة منه.

أظهر المشروع أن المشمولين بنظام التأمين الصحي الذي يخطط له يضم جميع العاملين بأجر في القطاع الحكومي والمشترك، وأنه يجوز تطبيق هذا النظام على المتقاعدين بما لا يتعارض مع المرسوم التشريعي (٤٦) لعام ٢٠١١ بقرار من المجلس.

وبين المشروع أن التغطيات الصحية تشمل جميع الأفراد والجهات التي تنطبق عليهم أحكام النظام وفق دراسة من جهة مختصة ومعتمدة، وتغطي وثيقة التأمين الصحي الخدمات الصحية الأساسية مع نسبة تحمل وفق هذا النظام تشمل الكشف الطبي، والعلاج في العيادات، والأدوية والفحوصات المخبرية والشعاعية التي تتطلبها الحالة والإقامة والعلاج في المستشفيات بما في ذلك الولادة والعمليات.

وحول توسيع التغطيات بين المشروع أنه يجوز لجهة العمل اقتراح توسيع التغطيات الصحية الخاصة بها، بموجب ملاحق إضافية، وبتكلفة إضافية لتشمل خدمات تشخيصية وعلاجية أخرى أكثر مما نص عليه هذا النظام وتعليماته التنفيذية بقرار من المجلس.

واجبات والتزامات

ذكر المشروع في موضوع الواجبات والالتزامات أن تلتزم جهات العمل بدفع حصة الاقتطاع عن العامل لديها ممن تنطبق عليه أحكام هذا النظام، إضافة إلى المشمولين بوثيقة التأمين الصحي بنهاية كل شهر، وتحدد اللائحة التنفيذية الجهة التي تدفع إليها الأقساط الواجبة السداد، وأن تشكل بقرار من المجلس لجنة أو أكثر تقوم بمراقبة حسن تطبيق هذا النظام وينبثق عنها لجنة تختص بالنظر في مخالفات تطبيق أحكام هذا النظام وفرض العقوبات المناسبة.

وعن تأسيس شركة للتأمين الصحي وهو الأمر الذي أخذ مساحات واسعة من النقاش والتداول مؤخراً، أظهر المشروع تأسيس شركة مساهمة خاصة للتأمين الصحي تسمى «شركة فيحاء الشام للتأمين الصحي» وتكون لها الشخصية القانونية والاعتبارية وجميع الحقوق والصلاحيات اللازمة لتمكينها من القيام بأعمالها وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

حدد المشروع مدة الشركة بخمسين عاماً تبدأ من تاريخ التصديق على النظام الأساسي وتكون قابلة للتمديد بقرار من مجلس الوزراء وتمارس الشركة جميع أعمال التأمين الصحي الجماعي والفردي وبجميع شرائح المجتمع وتؤول إليها محفظة التأمين الصحي الموجودة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين بكل مكوناتها، وأن يحدد رأسمال الشركة بمبلغ مليارين وخمسمئة مليون ليرة سورية، ويوزع رأسمالها على كل من المؤسسة العامة السورية للتأمين، وأي جهة أخرى يقرها المجلس، وتحدد نسبة مساهمة كل منهم بقرار ترخيص الشركة، وتتم زيادة رأسمال الشركة بقرار من مجلس الوزراء.

المجلس الأعلى

ونص المشروع على أن يؤسس مجلس لتنظيم أعمال التأمين الصحي يسمى (المجلس الأعلى للتأمين الصحي)، ويعتبر المجلس بمنزلة الهيئة العامة للشركة، ويتألف من وزير المالية رئيساً، ومدير عام هيئة الإشراف على التأمين بصفة «نائب رئيس المجلس»، ومدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين، وممثلين عن كل من وزارات الصحة والمالية واتحاد نقابات العمال وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعن وزارة العدل والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات إضافة إلى نقيب الأطباء أو من يمثله ونقيب الصيادلة أو من يمثله، ويجوز للمجلس إضافة ممثلين عن الجهات التي يراها ضرورية، على ألا تقل صفة أعضاء المجلس عن الفئة القيادية.

وحول مهام وصلاحيات المجلس الأعلى بين المشروع أنه يتولى المجلس الإشراف على تطبيق هذا النظام، وعلى وجه الخصوص إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم الأمور المتغيرة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام بما في ذلك تحديد مراحل تطبيقه، وتحديد أفراد أسرة المستفيد المشمولين بالتأمين ونسبة مساهمة المستفيد في قيمة الاشتراك في التأمين الصحي، وكذلك تحديد الحد الأعلى لتلك القيمة بناءً على دراسة متخصصة، وإصدار اللوائح المالية لإيرادات التأمين الصحي ومصروفاته، وإصدار اللائحة الداخلية لتنظيم سير أعمال المجلس، واعتماد برامج تغطيات التأمين الصحي وفق الخطط والمعايير وحاجات الأفراد والأسر والمجموعات، وكذلك الشروط اللازمة لتطوير نظام التأمين الصحي وضبط جودته وتوسيعه وفق الاحتياجات المجتمعية، ووضع السياسات والإستراتيجيات بهدف تحسين الرعاية الصحية وتغطيات التأمين الصحي، وتحديد وتوفير نظم التمويل اللازمة ما ينسجم والسياسة العامة في الدولة، إضافة إلى وضع سياسات استثمارية مالية تكون معززة للتمويل، والتصديق على النظام الأساسي والأنظمة الداخلية للشركة واعتمادهما.

كما بين المشروع أنه يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتألف من خمسة إلى سبعة أعضاء ويسمى الأعضاء بقرار من الهيئة العامة، حيث تحدد صلاحيات مجلس الإدارة بقرار يصدر من المجلس وله على وجه الخصوص تعيين مدير تنفيذي للشركة يتمتع بالخبرة الإدارية والتأمينية، ووضع النظام الأساسي والأنظمة الداخلية للشركة، وإصدار اللوائح المالية لأجور العاملين في الشركة ومكافآتهم، واعتماد شركات إدارة نفقات التأمين الصحي المرخصة من هيئة الإشراف على التأمين، واعتماد المؤسسات الصحية (مقدمي الخدمة الطبية، المشافي، المراكز الطبية والعلاجية، مراكز الأشعة والمختبرات والصيادلة والأطباء ألخ...) التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الصحية للمؤمن لهم، ووضع معايير الجودة المتعلقة بتقديم الخدمة من مقدمي الخدمات.

مصادر التمويل

بين مشروع نظام التأمين أنه يتم تمويل الشركة لتسديد الالتزامات المترتبة عليها من المطالبات الناشئة عبر حصة المشترك (المؤمن له) حيث يتم اقتطاع نسبة من رواتب العاملين أو المتقاعدين في القطاع الحكومي والخاص يحددها المجلس، ومن خلال الهبات والمنح والقروض والتبرعات والمعونات بعد أخذ موافقة رئاسة مجلس الوزراء، ومن حصة رب العمل، إضافة إلى نسبة من عوائد الاستثمارات (تحددها الهيئة العامة للشركة) في حال ورودها والأرباح التي تجنيها من المساهمة في تطوير المشاريع الصحية أو التي يتم إنشاؤها في مجال الخدمات الصحية، وعبر طابع مالي يقترح المجلس قيمته وموضوعه في كل ما يتعلق بالصحة والحياة.

كما أظهر أن تتمتع الشركة ومشاريعها بالإعفاءات والمزايا والتسهيلات المنصوص عليها في قوانين تشجيع الاستثمار النافذة، وتعتبر أموال الشركة من أموال الدولة الخاصة ولا يجوز إلقاء الحجز الاحتياطي على ممتلكاتها وأصولها إلا بموجب حكم قضائي مبرم، وأن الشركة تعمل بضمانة الدولة.

كما تعتمد الهيئة العامة للشركة إحدى شركات المحاسبة القانونية والمرخصة أصولاً من هيئة الإشراف على التأمين لتدقيق حسابات الشركة.

«التموين» لـ«الوطن»: مقترح بتحديد أرباح السيارات المجمعة محلياً بين ٥ و١٠ بالمئة

| علي محمود سليمان

كشف مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود لـ«الوطن» أن اللجنة المكلفة دراسة تكاليف تجميع السيارات وتحديد أسعارها، تنتظر تزويدها بالبيانات الجمركية للبضائع وقطع السيارات المستوردة حالياً من المعامل التي ما تزال متوقفة في الأمانات الجمركية للانتهاء من البيانات وفق الأسس التي تم وضعها مؤخراً، حيث تم إصدار تعليمات ورسوم جمركية وسعر تأشيري جديدة.

وأشار مقصود إلى أن اللجنة ستقوم بزيارة معامل تجميع وتصنيع السيارات في سورية للاطلاع على واقع عملها ومراحل التجميع والتكاليف المباشرة من اليد العاملة للكهرباء والماء وغيرها من التكاليف وذلك لتكون على اطلاع مباشر على الواقع الفعلي لهذه الصناعة وتحديد التكاليف لها.

ولفت مقصود إلى أنه بعد استلام البيانات الجمركية والانتهاء من الزيارات لمعامل تجميع السيارات، سوف تتم دراستها ليكون بالإمكان إصدار الصك السعري للسيارات خلال فترة قريبة، ستكون بحوالي عشرة أيام بعد استلامات البيانات الجمركية والقيام بالزيارات للمعامل، وذلك بعد أن وضعت اللجنة الأسس كافة لتحديد الأسعار، لافتاً إلى أن اللجنة اقترحت أن تكون نسبة الأرباح للسيارات المجمعة محلياً ما بين ٥٪ و١٠٪ وهو اقتراح ستتم دراسته ليتم اعتماده بعد الانتهاء من وضع التكاليف كافة.

وكانت اللجنة قد وضعت الأسس الخاصة بتحديد أسعار السيارات المجمّعة في سورية، وذلك وفق عدة مؤشرات ومعايير استناداً إلى الفاتورة والبيان الجمركي ومستلزمات التجميع المحلية المنشأ والتكاليف المباشرة وغير المباشرة وتكاليف الاستيراد، كما سيتم التمييز عند التسعير بين سعر قطع التجميع المستوردة قبل تحديد سعر استرشادي وبعد تحديد سعر استرشادي لها.

وتعتبر القرارات الصادرة عن اللجنة ملزمة لكل الشركات المجمعة للسيارات محلياً وأي مخالفة أو عدم تقيد بالأسعار المحددة يتم التعامل معه وفق القانون ١٤ لعام ٢٠١٥ الخاص بحماية المستهلك، حيث إن اللجنة مكونة من عدة وزارات وهي الاقتصاد والنقل والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلين عن الجمارك وغرف التجارة والصناعة وعن الشركات المصنعة محلياً.

«الحظ» يبيع حوالي مليار ليرة في ٨٠ يوماً

| صالح حميدي

كشف مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الخارجية فارس كرتلي لـ«الوطن» عن بيع بطاقات يانصيب بنحو ٩٨٠ مليون ليرة سورية خلال أقل من ثلاثة أشهر (٨٠ يوماً)، أي بوسطي يومي نحو ١٢,٢٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح كرتلي أن المؤسسة أصدرت ١٠٠ ألف بطاقة من الدوري التاسع من ٢٠١٨/٤/٣ إلى الدوري الحادي والعشرين تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦ بسعر ٦٠٠ ليرة للبطاقة الواحدة عبر ١٣ إصدار بقيمة ما يقرب من ٧٧٩,٨ مليون ليرة بعد حسم قيمة البطاقات المرتجعة، بينما باعت من اليانصيب الفوري امسح واربح من الإصدار الممتاز الأول ٥٠٠ ألف بطاقة بقيمة ١٠٠ مليون ليرة بسعر ٢٠٠ ليرة للبطاقة الواحدة.

وفي سياق متصل بعمل المؤسسة، بيّن كرتلي أن المؤسسة تتابع الإشراف على إقامة المهرجانات والمعارض والبازارات المنظمة من شركات تنظيم المعارض ونفذت خلال الربع الثاني من العام الجاري ٥٩ فعالية توزعت على ١٠ معارض متخصصة و١٤ مهرجان تسوق و٣٥ بازار بيع وتم المشاركة في معرض الجزائر خلال شهر أيار الفائت.

ولفت كرتلي إلى أن المؤسسة تتابع عمليات الترويج والتسويق لدورة معرض دمشق الدولي ٦٠ عبر التواصل مع الشركات الوطنية والأجنبية وزيارة السفارات والقنصليات العاملة في دمشق بالتوازي مع العمل الجاري حالياً لإنجاز مخطط توزيع المشاركين على الأجنحة بحسب الجناح السوري للعرض المستقل وسوق البيع وجناح الصناعات اليدوية والأجنحة الدولية .

وأشار إلى عدد من المشروعات باشرت بها المؤسسة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٦٣٩ مليون ليرة سورية، أبرزها تدقيق الإضبارة التنفيذية لمشروع محطة القطار في مدينة المعارض من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، وصيانة المسطحات الخضراء.

إضافة إلى المباشرة بأعمال التحسينات اللازمة لأكشاك البيع وتوسعة الخزانات المائية الأرضية في مدينة المعارض من شركة الطرق وصيانة مبنى الإدارة القديم من شركة البناء وتحسين منشآت ومرافق مدينة المعارض وتحضير المطبوعات الخاصة بالمعرض إضافة إلى أعمال التنظيفات العامة في المدينة وغيرها.

وسجلت المؤسسة بحسب البيانات الأولية مشاركة نحو ٤٨ دولة في معرض دمشق الدولي بصفة مشاركات دولية ورسمية وشركات تجارية، حيث إن المساحات الأكبر في معرض دمشق الدولي هي من نصيب إيران وروسيا على مساحة ١٠٠٠ متر مربع لكل منهما ومساحات مختلفة لكل من الهند وبيلاروسيا وأبخازيا.

عتال: لم نستورد أقطاناً طوال فترة الأزمة

| الوطن

أكد المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان زاهر عتال أن سورية طوال فترة الأزمة لم تستورد أي كمية من الأقطان المحلوجة.

وبحسب بيان صحفي للمؤسسة –تلقت «الوطن» نسخة منه– أكد العتال تأمين كامل حاجة القطاع الخاص من الأقطان المحلوجة بتوريدها من المحافظات الشرقية عبر المؤسسة، مشيرا إلى أن الأقطان المحلوجة تأثرت جودتها نتيجة عدم إمكانية رقابة الأقطان في محافظات المنطقة الشرقية وخروج مساحات واسعة من الزراعة هناك، ولا سيما أنها تعتبر الأساس في إنتاج وزراعة القطن، إضافة إلى تراجع زراعتها في محافظة حماة وحلب حالياً لعدم توافر المياه اللازمة للزراعة ونقص اليد العاملة، لهذا انخفض المردود الإنتاجي في المحافظتين من مئة ألف طن قبل الأزمة إلى ٥٠٠ طن حالياً.

وكشف مدير المؤسسة عن إنتاج ١٠٥٠٠ طن من القطن المحلوج الموسم الماضي، سوق منها ٦٨٠٠ طن تم توريدها لشركات الغزل في القطاع العام بينما بقي لدى مستودعات المحالج ٣٨٠٠ طن مخزنة لمصلحة شركات القطاع العام، مشيرا إلى أنه سيتم استلام الأقطان للموسم القادم ٢٠١٩ في بداية شهر أيلول القادم ومن المتوقع زيادة كمية الإنتاج إلى ١٥٠ ألف طن من القطن المحبوب، ما يدل على بدء تعافي هذه الزراعة بعد تحرير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وعودة الفلاحين إلى حقولهم والبدء في زراعتها، إضافة إلى الدعم الحكومي المقدم لهذه الزراعة.

وحول إجراءات تشجيع المزارعين على زراعة القطن ذكر عتال أن اللجنة الاقتصادية سعّرت الكيلوغرام الواحد من القطن المحبوب بمبلغ ٣٥٠ ليرة، واتخذت قرارا في نهاية شهر تموز الماضي بمنح المصرف الزراعي التعاوني قرضا قدره ٤٧ مليار ليرة لتمويل شراء الأقطان من المزارعين وتسديد قيمتها بالسرعة الممكنة، مبيناً استلام ٩٥٥٦ طناً من محافظة دير الزور خلال الموسم الماضي لأول مرة منذ سبع سنوات.

وأشار مدير عام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان إلى إن محالج عدة تم تأهيلها مثل محلج دير الزور وصالتين في محلج تشرين، إضافة إلى التأهيل الإنشائي لمحالج اللواء والوحدة والشرق والفرات وستكون منجزة خلال الشهر القادم وبالتوازي تم البدء بالتأهيل الفني والتقني للمحالج.

٣٩ مليون ليرة حصّلها في ٧ أشهر

«زراعي اللاذقية» يفتح باب القروض للمشروعات المتناهية الصغر

| عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ«الوطن»، أن إجمالي تحصيلات المصرف منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تموز الماضي، بلغت ٣٩ مليون ليرة سوريّة.

وأضاف عيسى: إن إجمالي الإقراضات وصلت إلى ٤١,٦ مليون ليرة، وإجمالي الأضرار المصروفة بلغ ٤٤٢ مليون ليرة سوريّة، مقابل ٨٥,٧ مليون ليرة قيمة الحبوب المصروفة خلال المدة نفسها، مشيراً إلى أن مبيعات الأسمدة بلغت ٦٥,٨ مليون ليرة.

وأشار مدير المصرف الزراعي إلى أن قيمة الإيداعات في المصرف من القطاع العام بلغت ٤٨٢,٦ مليون ليرة، مقابل ٥٢٣,٩ مليون ليرة، وفي القطاع الخاص بلغت قيمة السحوبات ٢٥٧,٨ مليون ليرة على حين بلغ إجمالي الإيداعات ٢٥٥,٥ مليون ليرة، على حين إن إيداعات القطاع التعاوني وصلت إلى ١٤ مليون ليرة، و١,٤ مليون ليرة قيمة السحوبات خلال المدة، كما بلغت إيداعات قطاع التوفير ١٠٤ ملايين ليرة، مقابل ٨٣ مليون ليرة سحوبات خلال الأشهر السبعة الماضية.

ولفت عيسى إلى رصيد المصرف من مادة اليوريا ٤٨٩٠,٢٥٠ طناً، مقابل ٢١٤١,٧٥٠ طناً من مادة السوبر، على حين إن رصيد المصرف من مادة البوتاس ٦٣٢,٨٩٠ طناً.

وبيّن مدير المصرف أن عدد الأبقار الموزعة منذ بداية التمويل وحتى نهاية شهر تموز الفائت وعددها ١٨٧ بقرة، موضحاً أنه تم توزيعها عبر القروض ٩١ بقرة، و٩٦ بقرة نقداً.

وأشار عيسى إلى استئناف المصرف عملية تمويل الجرارات الزراعية للفلاحين، مبيناً أن على المستفيد أن يتقدم بطلب استقراض للمصرف يحدد فيه اسم الشركة أو وكيلها التي يرغب في الشراء منها مع تحديد نوعه ومواصفاته وإرفاقه عرض بسعر الجرار في حال كان شراؤه من القطاع الخاص، مع إرفاق عرض سعر أصولي محدد فيه نوع الجرار ومواصفاته ومدة ارتباط العارض بعرضه، مع صورة عن السجل التجاري للعارض وكتاب دفع سلفة الاكتتاب البالغة ٣٠ بالمئة من سعر الجرار في حال كان شراؤه من القطاع العام.

من جهة ثانية، كشف عيسى عن توقيع مذكرة تفاهم بين المصرف الزراعي التعاوني والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لمنح قروض للمشروعات المتناهية الصغر، بقيمة أولية مقدارها مليارا ليرة سوريّة وبفائدة ١٠ بالمئة يتحمل الصندوق قيمة ٤ بالمئة منها، منوهاً بأن الصندوق لا يتحمل أي فوائد بعد تاريخ الاستحقاق في حال تأخر المستفيد عن تسديد التزاماته بعد تاريخ الاستحقاق.

وأوضح عيسى أن مدة القرض من ٣ – ٤ سنوات، تُسترد على أقساط نصف أو ربع سنوية، ويستحق القسط الأول بعد مرور ستة أشهر من تاريخ صرف الدفعة الأولى من القرض، بضمان ألا يتجاوز مليون ليرة، وكفيلين شخصيين أو أكثر من العاملين بالدولة تغطي النسبة القانونية من رواتبهم مجتمعة خلال مدة القرض ١٥٠ بالمئة من قيمة القرض.

ومن الغايات المستهدفة للقروض، ذكر عيسى أنها تشمل مستلزمات زراعة الفطر، ومستلزمات التنور السياحي، وصناعة المخللات، والخل والمربيات بأنواعها والألبان والأجبان ومشتقاتها، ومستلزمات تجفيف الفاكهة، وتعبئة الحبوب، وتربية الدجاج البياض، وتسمين العجول والخراف، وجرش وغربلة الأعلاف، والسجاد اليدوي، والخياطة والحدادة، والقصابة، إضافة إلى مستلزمات مشحم ومغسل سيارات.

«التموين» تغلق ٤٥٥ محلاً وتحصّل ٤٤ مليون ليرة من تسوية مخالفات تموز

| الوطن

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافّة عدا (الرقة وإدلب ودير الزور) ٤٢٤٤ ضبطاً خلال تموز الماضي، أي بمعدل نحو ١٣٦ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعددها ٣٣٢٥ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة تبلغ ٩١٩ ضبطاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أنه تمت إحالة ٤٣ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، كما تم إغلاق ٤٥٥ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٣٠٨٥ دورية.

وبيّن أنه تم تحصيل مبلغ نحو ٤٣,٧٧ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٧٥١ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١٠٦٤ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٩٥٨ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ١٤ مخالفة، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١٧٢ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ٢٨ مخالفة، على حين تم ضبط ٨٢ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الدولة ومخالفة واحدة للاتجار بمواد إغاثية، على حين تم ضبط ٣٩ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ١٩١، ومخالفات المواصفات ٤٠، ومخالفة متفرقة ٧٣٦.